

Distr.  
GENERAL

A/40/342

E/1985/119

30 May 1985

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

## الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥  
البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت\*  
المناقشة العامة للسياسة الدولية  
الاقتصادية والاجتماعية ، بما في  
ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

الجمعية العامة  
الدورة الاربعون  
البند ١٢ و ٤٨ و ٨٤ و ٩٠ من جدول  
الاعمال المؤقت\*  
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق  
التسلح واثاره البالغة الضرر  
بسلم العالم وأمنه  
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي  
الحالة الاجتماعية في العالم

رسالة مؤرخة في ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٥ وموجهة  
الى الامين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا  
لدى الامم المتحدة

بالنيابة عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الاشتراكية  
التشيكوسلوفاكية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية الشعبية  
البولندية والجمهورية الشعبية المنغولية والجمهورية الشعبية الهنغارية ، يشرفني أن أحيل  
اليكم طي هذا نص اعلان البلدان الاشتراكية المذكورة اعلاه بشأن الحالة في منظمة العمل  
الدولية . ويقدم هذا الاعلان توضيحا لموقف هذه البلدان من نشاط منظمة العمل الدولية .  
وقد تم الاتفاق على نصه مع نقابات العمال الوطنية ومع الهيئات التي تمثل مديري المؤسسات  
الاشتراكية في منظمة العمل الدولية . وقد أحيل نص الاعلان الى السيد يلونشار ، المدير  
العام للمنظمة ، في جنيف بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ .

• A/40/50/Rev.1

\*

• انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠١/١٩٨٥

\*\*

85-15767

وأكون ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص الاعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في اطار البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥ ، وبوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود ١٢ و ٤٨ و ٨٤ و ٩٠ من القائمة الاولى .

( توقيع ) ياروسلاف سيزار  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

### اعلان البلدان الاشتراكية بشأن الحالة في منظمة العمل الدولية

ان البلدان الاشتراكية - مقدمة هذا الاعلان - تعلق أهمية عظيمة على تشجيع التعاون الدولي بشأن قضايا تقع في اطار اختصاص منظمة العمل الدولية . وهذا هو دافع مقترحاتها المحددة العديدة الرامية الى تحقيق الاهداف والمقاصد الواردة في دستور منظمة العمل الدولية ورغبتها في استخدام طاقة هذه المنظمة لتعزيز السلم العالمي وحماية المصالح الحيوية للعمال وحقوقهم . وقد صاغت منظمة العمل الدولية واعتمدت عددا من الاتفاقيات والتوصيات التي تخدم بوجه عام مصالح العمال ونقاباتهم . وقد مت هذه المنظمة مساهمة محددة في جهود المجتمع الدولي الرامية الى القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض . وجرى الاضطلاع ببعض الانشطة المفيدة بشأن عدد من المشاكل الاجتماعية والعمالية المحددة . ومع ذلك ، فان تقديرنا الاجمالي لنتائج أنشطة منظمة العمل الدولية وادارة امانتها لا يزال سلبيا ؛ فهناك حاجة الى تغيير جذري في أعمال هذه المنظمة .

لقد ظل المفهوم والهيكل الاساسيان لمنظمة العمل الدولية ، منذ وضعهما في عام ١٩١٩ ، بدون تغيير جوهري . فقد تجاهلت المنظمة بالفعل قبول البلدان الاشتراكية والنامية في عضويتها . ان منظمة العمل الدولية ، باتباع مسارها القديم ، تخدم بالفعل مصالح نظام اجتماعي - سياسي واحد فقط هو نظام الرأسمالية وذلك في محاولة لفرض ارادته وطرقه على الدول الاخرى .

ولا يعكس مبدأ الثلاثية بصيغته الحاضرة الواقع القائم في الدول الاعضاء ، ويستخدم بالاضافة الى ذلك في التمييز ضد الممثلين غير الحكوميين من دول كثيرة .

ويساور البلدان الاشتراكية شديد القلق ازاء الحالة الشاذة السائدة في منظمة العمل الدولية . فقد تميزت أنشطة هذه المنظمة ، لاسيما مؤخرا ، بما يلي : تجاهل واضح للقضايا التي تؤثر على المصالح الاساسية للعمال ، وعلى رأسها الحق في الحياة والحق في العمل ، وتقليل من أهمية هذه القضايا ؛ محاولات مد استخدام المنظمة لأهداف سياسية غير لائقة ضد البلدان الاشتراكية وغيرها من البلدان التقدمية وذلك بغية التدخل في شؤونها الداخلية ؛ التمييز ضد البلدان الاشتراكية تمييزا

.. / ..

يجعل مشاركتنا التامة في أنشطة منظمة العمل الدولية أمرا مستحيلا ؛ عدد من القرارات المتحيزة سياسيا التي اتخذتها هيئاتها ؛ غياب المقتضيات والا مكانيات الضرورية للتعاون المتساوي بين جميع البلدان والاطراف في منظمة العمل الدولية .

وكل هذا يؤدي الى تخريب عالمية منظمة العمل الدولية والى فشل أنشطتها العملية تدريجيا في ان تكون متوافقة مع الاهداف الواردة في دستور المنظمة .

١ - ان النمو الثابت لجيوش العاطلين عن العمل في البلدان غـير الاشتراكية ، مع ما يصاحب ذلك من معاناة وأمراض وجوع ومرارة بين أولئك الذين يتركون بدون عمل أو حتى بدون الحصول على العمل لأول مرة في حياتهم ، يدعو الى اتخاذ اجراء قوى وعاجل من قبل منظمة العمل الدولية . الا ان مساهمة المنظمة في معالجة هذه المشكلة لاتزال متواضعة جدا في أحسن الاحوال . وتتميز أنشطة المنظمة في مجال العمالة بتبعثر الجهود بين قضايا ومشاريع عديدة على جانب ثانوى من الاهمية . وقد اثبت برنامج العمالة العالمي الذى أعلن قبل سنوات قليلة عجزه عن التأثير تأثيرا جوهريا في حل مشكلة البطالة في العالم غير الاشتراكي .

ولم تحقق منظمة العمل الدولية كذلك أى تقدم في مجال يبد وأن من واجبها ان تكون أول من يعمل فيه وهو مجال تعزيز الحق في العمل ، وهو الحق الاساسي للعمال الذى اعلنته منذ وقت طويل الامم المتحدة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ وفي اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي لعام ١٩٦٩ ، ذلك الحق الذى ادرج في القانون الدولي عن طريق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ الذى سوف يدون في اتفاقية . ولم تقدم منظمة العمل الدولية الى البلدان النامية حتى الان الدعم الملائم لممارسة الحق في العمل . كما لم تكن منظمة العمل الدولية ناشطة بما فيه الكفاية في قضايا هامة مثل حماية دخل العمال من التضخم وضمان حريات نقابات العمال في مشاريع الشركات عبر الوطنية . وكل ما تم القيام به حتى الان في هذه المجالات لم يقدم أية مساعدة حتى في كشف الاسباب الحقيقية الكامنة وراء انتهاك حقوق العمال ومصالحهم وذلك بغية مساعدتهم في حماية حقوقهم .

وبالرغم من المقترحات العديدة المقدمة من البلدان الاشتراكية ، فان القضايا المذكورة اعلاه ، البالغة الاهمية للعمال في أغلبية ساحقة من الدول الاعضاء في منظمة العمل الدولية ، لم تكن موضوع اتفاقية للمنظمة ، مما يضر ضررا شديدا بقدرة المنظمة على بلوغ مقاصد دستورها في ظل الظروف الحالية .

٢ — وينبغي لمنظمة العمل الدولية ان تساعد ، ضمن حدود اختصاصها ، في معالجة مشاكل اليوم الملحة ، ولا سيما عن طريق اسهامها في حفظ وتعزيز السلم والامن الدولي ، ومنع وقوع كارثة نووية ، ووقف سباق التسلح الذي يضع عبئا ثقيلا على كاهل العمال . الا اننا شهدنا مؤخرا ان تعزيز الانشطة المتصلة بالسلم ونزع السلاح يجرى الابطاء به عن قصد في منظمة العمل الدولية . وبالتحديد ، وخلافا للوكالات المتخصصة الاخرى ، لم تتخذ منظمة العمل الدولية اى اجراء ملائم لتعزيز التنفيذ الفعال لقرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٨ ياء المتعلق بالترتيبات المؤسسية المتصلة بعملية نزع السلاح وغيره من المقررات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية .

اما نشر بضع مقالات عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح ومجرد الاضطلاع بالبحث فلا يمكن اعتبارهما مساهمة ملائمة في قضية نزع السلاح من جانب منظمة دولية رئيسية مثل منظمة العمل الدولية . والمطلوب دعم مالي اقوى بكثير مما هو عليه لانشطة المنظمة في دراسة قضايا السلم والجوانب الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح . وفي سبيل تنفيذ القرار المتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح الذى اتخذته المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٨١ ، قدمت البلدان الاشتراكية مقترحا لوضع برنامج خاص لمنظمة العمل الدولية — هو برنامج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح — من شأنه ان يوفر اطارا لتحليل المعلومات المتوافرة ونشرها وعقد مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية على المستوى الدولي ، تتضمن تلك التي تعقد على المستوى الاقليمي ، بشأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح . ورغم المقترحات ذات الصلة المقدمة من القوى التقدمية ، لم ير مجلس الادارة ولا المدير العام لمكتب العمل الدولي ان من الضروري السير بالطريقة المناسبة في تنفيذ القرار المذكور اعلاه .

وفي الوقت نفسه شهدنا ، في السنوات الاخيرة بوجه خاص ، أعمالا واسعة الانتشار مناهضة للحرب شارك فيها العمال في بلدان كثيرة من بلدان العالم ، كما شهدنا وعيهم المتزايد لخطر الصراع النووى . ان تجاهل آراء ملايين العمال ومنظماتهم النقابية في قضية اليوم الاساسية هذه ، بما في ذلك الآراء المعرب عنها في المؤتمرات العامة لمنظمة العمل الدولية ، معناه الحيلولة عمدا دون قيام المنظمة بالاعراب عن مصالح العمال او حتى اظهارها .

وتتوقع البلدان الاشتراكية من منظمة العمل الدولية ان تساهم المساهمة  
الواجبة في التعاون الدولي خدمة لمصالح السلم ونزع السلاح ، لاسيما بالنظر الى  
تسمية الامم المتحدة لسنة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم ، كما تتوقع ان ينعكس هذا  
الحدث في أنشطة المنظمة ، بما فيها الاعمال التحضيرية للمؤتمر العام للمنظمة .

٣- والقوى الرجعية تستخدم المنظمة للقيام بنشاط ايد يولوجي هدام ضد البلدان الاشتراكية وتسعى للتدخل في شؤوننا الداخلية بحجة مراقبة تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية ، ونتمادى الى حد طلب اجراء تغييرات في الهياكل السياسية والاجتماعية للبلدان الاشتراكية ، وهو أمر غير مقبول في العلاقات الدولية .

ورغم ان منظمة العمل الدولية مطالبة بتعزيز التعاون على قدم المساواة فيما بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة فقد اثبتت انها غير قادرة على توفير الظروف اللازمة لبلوغ هذا الهدف داخل اطارها الخاص بل وأصبحت وكأنها أداة لتقويض ذلك التعاون .

ويتجلى دور منظمة العمل الدولية غير الملائم فيما يتعلق بجمهورية بولندا الشعبية بصفة خاصة . فقد أيدت المنظمة صراحة أشد الدوائر الامبريالية عداوة لبولندا الاشتراكية وأصبحت أداة للتدخل الفاضح في الشؤون الداخلية لبولندا ، وأداة لجعل الحالة غير مستقرة في ذلك البلد . ورغم التحذيرات العديدة من جانب الحكومة البولندية والبلدان الاشتراكية وبلدان كثيرة أخرى فيما يتعلق بالنتائج الخطيرة التي يمكن ان تترتب على الحملة المستمرة المضادة لبولندا بالنسبة لمنظمة العمل الدولية فقد قام مجلس الادارة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ باتخاذ قرار آخر معاد لبولندا مما اضطر الحكومة البولندية ان تعلن قرار انسحابها من المنظمة وهو قرار أيده عدد كبير من ممثلي البلدان الغربية وأرباب العمل والنقابات العمالية الاصلاحية . وتبين مناقشة ما تسمى المسألة البولندية في منظمة العمل الدولية ان الازمة السياسية الاجتماعية في المنظمة قد ازدادت عمقا . ومثل هذه الاعمال تثير الشك حول طبيعة المنظمة ذاتها، وتعوق قيام التعاون على قدم المساواة بين الدول ذات النظم السياسية الاجتماعية المختلفة ويمكن ان تؤدي الى بدء عملية تحليل المنظمة . والبلدان الاشتراكية ، التي أعلنت تضامنها التام مع جمهورية بولندا الشعبية ودعمها لما تتخذه من مواقف وتدابير ضد العملية المعادية لبولندا التي تشنها الامبريالية وسائر القوى الرجعية في منظمة العمل الدولية ، ستتخذ الخطوات المناسبة للتصدي لهذه القوى ومقاومتها بحزم لمنع اساءة استخدام المنظمة كأداة مناهضة للشيوعية بتحريف أهداف المنظمة وتركيز أنشطتها ضد المصالح الحيوية للجماهير العاملة والمجتمع الاشتراكي والقوى التقدمية في العالم .

٤- وقد أعربت الدول الاشتراكية وعدد من البلدان الأخرى في كثير من المناسبات عن عدم ارتياحها لتكوين واعمال ما يسمى الجهاز الاشرافي لمنظمة العمل الدولية المكلف بمراقبة تطبيق معايير العمل الدولية ، فهذا الجهاز الاشرافي المزعوم ، بدلا من ان يساعد البلدان الأعضاء على التطبيق الفعال لمعايير العمل الدولية بروح من التعاون البناء والتفاهم والحوار المتبادلين ينتحل بصفة متزايدة وظائف الهيئة القضائية بالنسبة

لمجموعة معينة من البلدان . ولو نفذت اقتراحات البلدان الاشتراكية المقدمة أثناء المؤتمرات العاممين لمنظمة العمل الدولية المعقودين في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ والمتعلقة باعادة تشكيل ما يسمى الجهاز الاشرافي لمنظمة العمل الدولية لأدى ذلك الى تقوية عناصر التعاون في المنظمة التي تغطي عليها في الوقت الحاضر عناصر المواجهة ، والى تحسين ذلك الجهاز وازفاء الطابع الديمقراطي عليه وضمان مصدوقيته فيما بين جميع البلدان الأعضاء . ومع ذلك فقد تجاهل المدير العام تماما آراء الذين اعرّبوا عن تأييدهم لالتماس الوسائل لتحسين أنشطة الجهاز الاشرافي .

ونحن نرفض قطعيا المزاعم القائلة بأن البلدان الاشتراكية تطلب معاملة خاصة في الهيئات " الاشرافية " التابعة لمنظمة العمل الدولية . ويمثل رأينا الثابت في ان هذه الهيئات يجب ان تكون موضوعية في أنشطتها وأن تعترف في نزاهة بحقائق الاشتراكية والتنمية السياسية الاجتماعية في بلداننا ويجب الا تطعن في حقائق وانجازات سياستنا الاجتماعية التي تفيد جميع الشعب العامل . ان شمة تناقضا صارخا في النهج المتخذ لتناول ما يقدم ضد الدول الاشتراكية وما يقدم ضد الدول الامبريالية من العروض والشكاوى . وبصرف النظر عن الموضوع قيد المناقشة - سواء كان تعدد النقابات العمالية أو العلاقات بين النقابات وبين الأحزاب الحاكمة - تجرى مطالبة الدول الاشتراكية ، في الواقع ، بتغيير أسس نظامها الاجتماعي ، رغم ان الانتهاكات الخطيرة لحقوق العمال في البلدان الرأسمالية تقابل بالتفاضي عنها في صمت أو بالتبرير العثير للسخرية ، كما حدث مثلا بالنسبة لاتحاد مراقبي الحركة الجوية في الولايات المتحدة الامريكية .

ولا يسمح لممثلي البلدان الاشتراكية ان يشتركوا في تلك الهيئات الهامة المسماة بالأجهزة الاشرافية في منظمة العمل الدولية ومنها مثلا اللجنة التابعة لمجلس الادارة المعنية بالحرية النقابية .

هـ- وتهتم البلدان الاشتراكية غاية الاهتمام بتغيير الهيكل الراهن لمنظمة العمل الدولية واساليب عملها بحيث تصبح متفقة مع الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الوقت الحاضر . وشمة تدهور حاليا في دور المؤتمر العام بوصفه الهيئة العليا بمنظمة العمل الدولية ، وينطوى تكوين مجلس الادارة على انتهاك لمبادئ المساواة المعترف بها بوجه عام في منظومة الامم المتحدة . وعلى سبيل المثال فان أرباب العمل من القطاع الخاص يستخدمون أغلبيتهم العددية لمنع مشاركة ممثلي مديري المؤسسات بالبلدان الاشتراكية في مجلس الادارة . وفي هذا الصدد تعرب المنظمات التي تمثل مديري المؤسسات الاشتراكية عن قلقها العميق ازاء حرمانها من امكانية المشاركة الكاملة في أنشطة منظمة العمل الدولية على كافة المستويات . وستواصل البلدان الاشتراكية بذل جهودها لضمان أن تتضمن عملية اضاء طابع الديمقراطية على هيكل منظمة العمل الدولية

.../...



اتخاذ جميع القرارات التي تليها أوجه اهتمام البلدان والأطراف وتراعى على النحو الواجب مصالحها المشروعة .

٦- والمنظمات النقابية الوطنية في البلدان الاشتراكية يساورها بالغ القلق ازاء اصرار ادارة الأمانة العامة لمنظمة العمل الدولية على عدم الاسهام في تنمية التعاون والتفاهم بين الحركات النقابية ذات الانتماآت السياسية المختلفة . وهي ترى ان التحيز السياسي وحده هو سبب رفض الأمانة تعزيز نشر المعلومات الموضوعية الصادقة عن دور النقابات العمالية ومكانها في المجتمع الاشتراكي ومشاركتها الفعلية على جميع أصعدة الادارة الحكومية وحقوقها وامكانياتها في البلدان الاشتراكية . وحتى الاقتراح المتواضع جدا المتمشي مع هذا المطلب والمتعلق بعقد حلقة دراسية دولية عن حالة النقابات العمالية في البلدان الاشتراكية رفض رفضا باتا . والمنظمات النقابية الوطنية في بلداننا لديها بالتأكيد الوسائل الكافية ، الى جانب منظمة العمل الدولية ، لتبلغ الرأي العام العالمي المعلومات الصحيحة عن أنشطتها . بيد أننا مقتنعون تماما أن من واجب المنظمة تجاه البلدان والأطراف المشتركة في أنشطتها أن تقوم بحمايتها من الافتراءات والمزاعم الباطلة .

٧- ويجرى تطبيق نظام التناوب الجغرافي بصفة مستمرة لملء المناصب الانتخابية في هيئات منظمة العمل الدولية ، ولذلك فان ثمة تمييزا واضحا ضد البلدان الاشتراكية . وما ينافي المنطق ان تحرم البلدان الاشتراكية من رئاسة اللجان الرئيسية التابعة للمؤتمر العام ، ولم يحدث قط ان تولت رئاسة مجلس الادارة خلال جميع سنوات اشتراكها في منظمة العمل الدولية . ولا توجد حالة مشابهة لذلك في أى منظمة أخرى في منظومة الأمم المتحدة .

وتشعر المنظمات النقابية الوطنية في البلدان الاشتراكية ببالح القلق ازاء التمييز الواضح ضد مثلها في منظمة العمل الدولية . وتكفي الإشارة في هذا الصدد الى أن النقابات العمالية في البلدان الاشتراكية ممثلة تمثيلا ناقصا في هيئات منظمة العمل الدولية وفي مناصبها الانتخابية . ولم يحدث أن انتخب ممثل نقابة عمالية من البلدان الاشتراكية لمنصب نائب رئيس المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية أو اللجان التابعة له .

ولكي تؤدي منظمة العمل الدولية وظيفتها بصورة طبيعية يتحتم أن يتسهم تكوين جميع هيئاتها المحدودة العضوية بالعدالة . بيد ان هذه المشكلة لم تجد حلا . وثمة حالة رئيسية جديرة بالإشارة وهي التكوين غير المتوازن للجان الصناعية . ومنذ سنوات عديدة ومنظمة العدل الدولية تناقش مسألة تغيير معايير تكوين تلك اللجان ولكن لم يتم بعد تطبيق نظام عادل غير تمييزي لتوزيع المقاعد في اللجان الصناعية وذلك لأن البلدان الغربية لا ترغب في التخلي عن وضعها المتميز .

.../...

٨- يشغل رعايا مجموعة محدودة من البلدان الغربية مناصب رئيسية في مكتب العمل الدولي انتهاكا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل المعترف به عموماً في منظومة الأمم المتحدة. والمدير العام لمنظمة العمل الدولية متصلب في رفضه لاتخاذ اجراء فعال لعلاج هذه الحالة الشاذة. وكون البلدان الغربية مثلة تمثيلاً زائداً على نحو لا مبرر له في منظومة العمل الدولية لا يترتب عليه سوى وجود تحيز سياسي وايدولوجي في أنشطة المنظمة الستي لا تعكس بصورة متوازنة المصالح والأمانى المشروعة لأعضاء منظمة العمل الدولية بأسرها. وليس من قبيل الصدفة أن الخبرة الثرية التي اكتسبتها البلدان الاشتراكية في حل المشاكل الاجتماعية والعمالية يجرى تجاهلها على نحو متعمد في كل من الأنشطة العملية للمنظمة ومنشوراتها. ونتيجة لذلك، أصبحت منظمة العمل الدولية بصورة متزايدة أداة لبث وغرس النماذج الغربية للتنمية الاجتماعية، أو لما تسمى بالمشاركة الاجتماعية التي تستخدم بصورة نشطة للاضرار بأهم مصالح العمال. ولا يمكن للمنظمة تدعي بأنها ذات طابع عالمي أن تقبل بوضع مثل هذا، وهو الوضع الذي ينبغي علاجه في أسرع وقت ممكن لكفالة صداقية أمانتها فيما بين جميع الدول الأعضاء.

٩- ان على منظمة العمل الدولية أن تسعى الى انشاء تعاون متكافئ فيما بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة في شتى مناطق العالم.

وفي الوقت ذاته، تم خفض أنشطة المنظمة في المنطقة الأوروبية الى مستوى منخفض جداً، بالرغم من أنه بإمكان كل عضو من أعضاء منظمة العمل الدولية أن يستفيد بدرجة كبيرة من التعاون فيما بين البلدان الأوروبية التي اكتسبت خبرة كبيرة ومتنوعة في التنمية الاقتصادية وفي معالجة المشاكل الاجتماعية والعمالية والنقابية. وما زال هناك حتى الآن العديد من المقترحات المحددة للبلدان الاشتراكية الأوروبية التي ترمي الى تكثيف تلك الأنشطة والسى وضع ترتيبات مؤسسية ملائمة لتحقيق تلك الغاية (انشاء لجنة استشارية أوروبية) التي لم يتم ادماجها في برامج منظمة العمل الدولية. وفيما يتعلق بمقررات منظمة العمل الدولية وليست بشأن التعاون الاقليمي، وخاصة المقررات التي اتخذها المؤتمر الاقليمي الأوروبي الثالث، فانه يتم تنفيذها بصورة غير متكافئة وغير متوازنة ولمصلحة السياسة للغرب. وتصر البلدان الاشتراكية السالفة الذكر على ضرورة أن تتخذ منظمة العمل الدولية تدابير محددة بغية انشاء تعاون بناءً ومتكافئ فيما بين البلدان الأوروبية.

١٠- وأحد الجوانب المثيرة للجزع في أنشطة منظمة العمل الدولية هو مساعدتها الزائدة لمنظمات أصحاب الأعمال، الأمر الذي من المحتمل أن يضر باحتياجات المنظمات العمالية. وترى البلدان الاشتراكية أنه يجب على منظمات أصحاب الأعمال في منظمة العمل الدولية أن تظلم بالتزامات محددة وذلك بأن تطبق في مؤسساتها المعايير الاجتماعية والعمالية التي وضعتها منظمة العمل الدولية والتي تستهدف تحسين مركز العمال. وان كل محاولة تبذل داخل المنظمة لكفالة معاملة مشاكل العمال وأصحاب الأعمال بصورة متكافئة انما

تتعارض مع روح دستورها وعلية وجود المنظمة ذاتها وتشير تساؤلا عن المصالح التي تخدمها المنظمة في المقام الأول اليوم - وهل هي مصالح العمال أو مصالح رأس المال . وبالتأكيد ، يمكن أن يكون لأصحاب الأعمال أيضا مشاكلهم الخاصة بهم والمتعلقة بإدارة وتنظيم العمل والتي يجوز أن تكون موضع نظر منظمة العمل الدولية وهي بالفعل كذلك ، ولكن ذلك ينبغي ألا يجرى على نحو يضرباً بنشاطها الرئيسية ، وبالتأكيد ، ليست في إطار تقديم المساعدة الى منظمات أصحاب الأعمال .

١١- يجرى اتفاق نصيب متزايد من الموارد المالية المتاحة لمنظمة العمل الدولية ، بما في ذلك الموارد المتاحة من ميزانيتها العادية ، على برامج التعاون التقني . بيد أن السياسات التي تتبعها إدارة المكتب في هذا الميدان الرئيسي من أنشطة المنظمة لا يمكن إلا أن تكون مصدر قلق بالغ .

فمن ناحية ، بدأ في الظهور مؤخرا في منظمة العمل الدولية ، بصورة تزداد وضوحا ، اتجاه يهدد إمكانية تحقيق البلدان النامية لاستقلالها الاقتصادي ، وهو الاتجاه الذي ينحو الى إعطاء الأفضلية للمشاريع التي تعتبر أساسية بالنسبة الى الأنشطة التي تضطلع بها الشركات الخاصة الغربية في البلدان النامية ، وخاصة الشركات عبر الوطنية . وفي ميدان المساعدة التقنية ، يجرى بصورة متزايدة جعل منظمة العمل الدولية تابعة للمؤسسات المالية الدولية التي هي أداة للسياسات الاستعمارية الجديدة التي تنتهجها الإمبريالية فسي البلدان النامية .

ومن الناحية الأخرى ، يجرى بصورة متعددة ومصطنعة تقييد مشاركة البلدان الاشتراكية في مشاريع المساعدة التقنية التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية . فقد منعت إدارة المكتب ، تحت ستار حجج مختلفة ، المنظمة من الاستفادة من الخبرة الثرية التي اكتسبتها البلدان الاشتراكية من خلال تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ، ومنعتها بصفة خاصة من استخدام خبراتها .

إن موقف البلدان الاشتراكية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية معروف على نطاق واسع . فهي تؤيد أنشطة المنظمة في المجال الذي يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، بدلا من إخضاع اقتصاداتها بدرجة أكبر الى هيمنة الاحتكارات الرأسمالية وأولها الشركات عبر الوطنية . وينبغي أن تكون المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية .

وإن البلدان الاشتراكية لعل استعداد للمشاركة على نحو نشط في أنشطة منظمة العمل الدولية المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية وذلك على أساس منصف في الإطار المنصوص عليه في دستور منظمة العمل الدولية .

١٢- وقد أعربت البلدان الاشتراكية مرارا وتكرارا ، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان الأخرى ، عن قلقها ازاء المشاكل المتعلقة باستخدام المنظمة لموارد ميزانيتها على نحو كاف . وهي مقتنعة بأنه يجب على المنظمة أن تتخذ تدابير فعالة للحد من التقلبات في ميزانيتها ، وأن تسعى الى تحقيق أقصى قدر من الاتساق والتشغيل في الانفاق ، ولا سيما في التكاليف الادارية . وقد يكون بالا مكان جدا توسيع برامج منظمة العمل الدولية اذا ما تم تكييفها وفق الاحتياجات والمتطلبات الحالية ، وينبغي الاضطلاع بهذه البرامج في اطار الموارد المتاحة على أساس إعادة ترتيب أولويات المنظمة بصورة أكثر مرونة ووقف العمل في البرامج العتيقة وذات الكفاءة المنخفضة .

وتطالب البلدان الاشتراكية منظمة العمل الدولية بزيادة كفاءة أنشطتها ، مع التركيز على المشاكل الاجتماعية الرئيسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للعمال في جميع أنحاء العالم ، وإقامة تعاون متكافئ وغير تمييزي بصورة حقيقية فيما بين جميع البلدان والأطراف في الميادين الاجتماعية والعمالية ، وتشجيع السلم ونزع السلاح بصورة نشطة .

وما لم يتم ذلك ، فان المنظمة سيزداد انحرافها شيئا فشيئا عن الطريق المسوي الى تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة والعمل للجماهير العاملة ومساندة العمال والتعاون الدولي في ميدان العمل ، كما ستزيد من عزل نفسها عن الجماهير العريضة من العمال وستصبح الى الأبد أداة للمناورات السياسية غير اللائقة .

ان البلدان الاشتراكية على استعداد تام للتعاون من أجل تحسين الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية تحسينا جذريا بحيث يمكن للمنظمة أن تنفذ الأهداف الواردة في دستورها تنفيذا فعالا .

#### توقيع :

اناتولي نيكيتيتش شيلدوف  
الممثل الدائم لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية  
لدى الأمم المتحدة

ياروسلاف سيزار  
الممثل الدائم للجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية  
لدى الأمم المتحدة

هارى اوت  
الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الألمانية  
لدى الأمم المتحدة

بسال راز  
الممثل الدائم للجمهورية الشعبية الهنغارية  
لدى الأمم المتحدة

غيند ينغين نيامسندو  
الممثل الدائم للجمهورية الشعبية المنغولية  
لدى الأمم المتحدة

بوريس تسفيتكوف  
الممثل الدائم لجمهورية بلغاريا الشعبية  
لدى الأمم المتحدة

يرزى م. نوفاك  
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية  
الشعبية البولندية لدى الأمم المتحدة

غوينادي ايوسيفيتش أودوفينكو  
الممثل الدائم لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية  
لدى الأمم المتحدة

اوليغ الكساندروفيتش ترويانوفسكي  
الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  
لدى الأمم المتحدة

-----